

الملخص البياني للاقتصاد السعودي

الربع الثاني 2025

زيادة إنتاج البترول تقود إلى ارتفاع في نمو الناتج المحلي الإجمالي

حقق الاقتصاد السعودي معدل نمو قدره 2.7% على أساس سنوي في الربع الأول من عام 2025، وعلى الرغم من تسجيل القطاع النفطي انكماشاً طفيفاً نسبته 1.4% على أساس سنوي، فقد واصلت قطاعات الأنشطة غير النفطية السير بوتيرة نمو قوية بلغت 4.2% على أساس سنوي.

جرت الهيئة العامة للإحصاء مراجعة شاملة لبيانات الناتج المحلي الإجمالي، وتُظهر التقديرات المحدثة أن الناتج المحلي الإجمالي السعودي فاق التقديرات السابقة بنحو 570 مليار ريال سعودي في عام 2023. ويعزى هذا الارتفاع الملحوظ إلى الإسهام المتنامي للقطاعات غير النفطية التي شكلت ما نسبته 53% من إجمالي الاقتصاد مقارنةً بنسبة 48% في التقديرات السابقة (أنظر أدناه).

شهد نمو الائتمان للقطاع الخاص تسارعاً ملحوظاً في الربع الأول من عام 2025 ليبلغ 15.0% على أساس سنوي في شهر مارس. ويرجع ذلك إلى الإقبال الكبير على القروض من قبل المؤسسات التجارية. ومع توسع ودائع العملاء بمعدلات أقل بدأت المصارف تتجه بشكل متزايد نحو أسواق المال العالمية كمصدر تمويلي إضافي.

ارتفع الانفاق الحكومي في الربع الأول من 2025 بنسبة 5.4% على أساس سنوي، في حين تراجعت الإيرادات المالية بنسبة 10.2% مقارنةً بالربع الأول من عام 2024. وأدى ذلك إلى عجز مالي بلغ 59 مليار ريال سعودي في الربع الأول من العام الجاري. يعكس هذا توجه الحكومة نحو إعطاء الأولوية لتحفيز النمو ودعم التحول الاقتصادي.

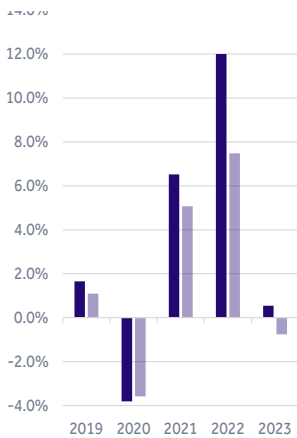
سوف تسفر خطة منظمة أوبك الهادفة إلى إلغاء خفض الإنتاج الطوعي حتى الربع الثالث من عام 2026، ولا سيما قرارها الأخير بتسريع وتيرة الزيادة في الإنتاج، وتسارع نمو القطاع النفطي السعودي، ما سينعكس إيجاباً على نمو الناتج المحلي الإجمالي السعودي في عام 2025، وعلى الأرجح في عام 2026 أيضاً.

منذ مطلع العام الجاري، استقر سعر السايبور لأجل ثلاثة أشهر عند مستوى 5.35%. وتوقع أن يقدم الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي على خفض أسعار الفائدة مرتين خلال النصف الثاني من عام 2025، كما نتوقع انخفاض سعر السايبور لأجل ثلاثة أشهر إلى 4.75% بحلول نهاية العام الحالي.

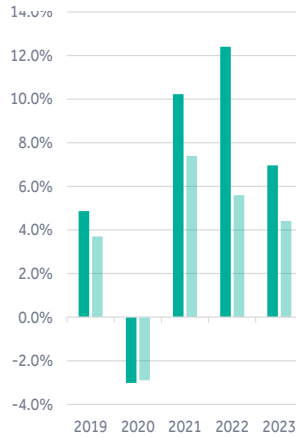
تقديرات نمو الناتج المحلي الإجمالي المحدث للاقتصاد السعودي والأنشطة غير النفطية.

أجرت الهيئة العامة للإحصاء تحديناً شاملاً لبيانات الناتج المحلي الإجمالي السعودي، حيث اعتمدت عام 2023 كسنة أساس جديدة بدلاً من عام 2018 الذي كان معتمداً في التقديرات السابقة. والأهم من ذلك، فقد تبين أن حجم الاقتصاد السعودي يفوق التقديرات السابقة بمقدار 566 مليار ريال سعودي في عام 2023، ويعود ذلك بصفة رئيسية إلى زيادة في تقدير مساهمة قطاع الأنشطة غير النفطية. ونتيجة لذلك، أصبحت القطاعات غير النفطية تمثل نسبة 53% من إجمالي الاقتصاد في عام 2023 مقارنةً بنسبة 48% في التقديرات السابقة. كما تم تعديل معدلات النمو بالزيادة، وبشكل أساسي للفترة الممتدة من 2021 إلى 2023.

نمو الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد السعودي



نمو الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة غير النفطية



تقديرات نمو الناتج المحلي الإجمالي الجديدة
تقديرات نمو الناتج المحلي الإجمالي السابقة

تقديرات نمو الناتج المحلي الإجمالي الجديدة
تقديرات نمو الناتج المحلي الإجمالي السابقة

جدول المحتويات:

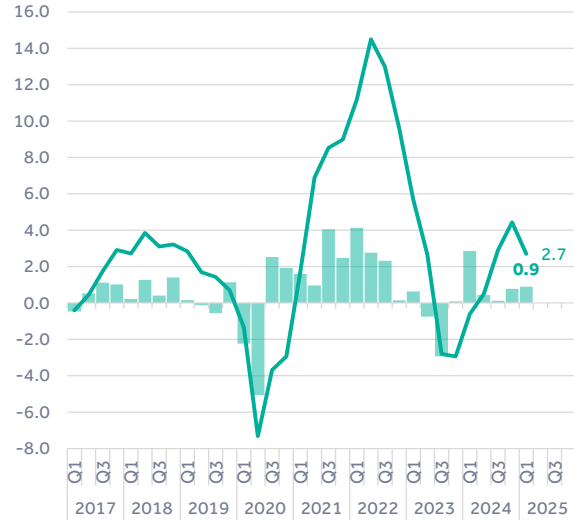
بيانات إجمالي	
الناتج المحلي	2
المؤشرات	
النقدية والمالية	3
الرصيد المالي والدين الحكومي	6
مؤشرات الاتفاق الخاص ومناخ الأعمال غير النفطي	7
قطاع الاسمنت والصادرات والواردات غير النفطية	8
مؤشرات التضخم	9
السوق العقارية	10
أسواق النفط	12
أسعار الصرف وفارق الائتمان	13
ميزان المدفوعات السعودي	15
سوق الأسهم السعودي	16
نظرة سريعة على الاقتصاد السعودي	18

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، الرياض المالية

الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد و القطاعات المؤسسية

الرسم البياني 1:

الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد

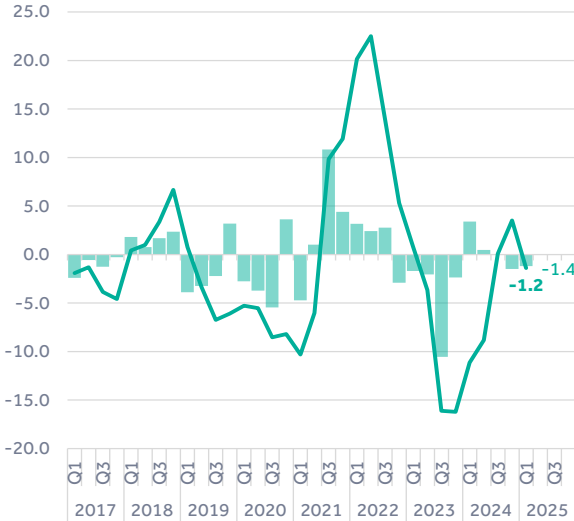


■ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للاقتصاد، % التغير على أساس سنوي
■ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للاقتصاد، % التغير على أساس ربعي
(تقديرات الربع الأول 2025)

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

الرسم البياني 2:

الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة النفطية

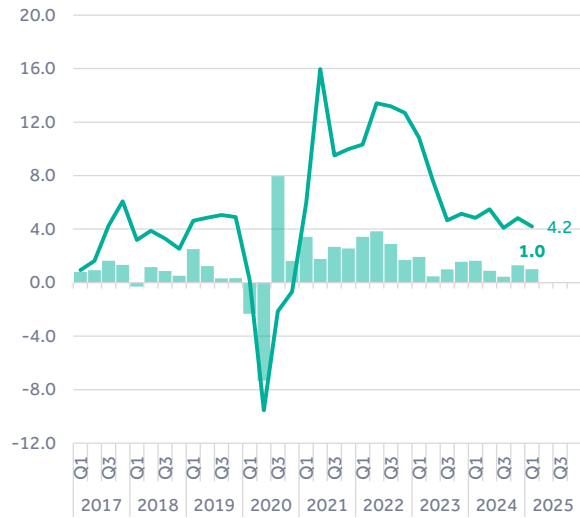


■ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للأنشطة النفطية، % التغير على أساس سنوي
■ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للأنشطة النفطية، % التغير على أساس ربعي
(تقديرات الربع الأول 2025)

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

الرسم البياني 3:

الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة الغير نفطية

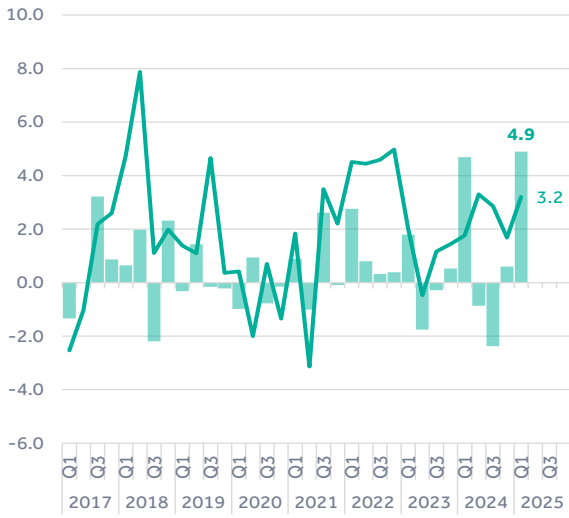


■ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للأنشطة الغير نفطية، % التغير على أساس سنوي
■ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للأنشطة الغير نفطية، % التغير على أساس ربعي
(تقديرات الربع الأول 2025)

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

الرسم البياني 4:

الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة الحكومية



■ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للأنشطة الحكومية، % التغير على أساس سنوي
■ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للأنشطة الحكومية، % التغير على أساس ربعي
(تقديرات الربع الأول 2025)

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

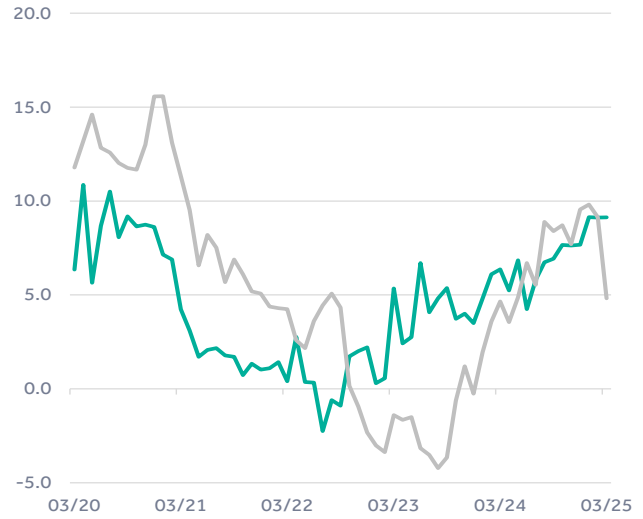
الأول من العام الجاري 2025، فقد شهد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي تباطؤاً تدريجياً ليستقر عند 2.7% على أساس سنوي، وذلك نتيجة لانكماش طفيف في القطاع النفطي. غير أن القطاعات غير النفطية أثبتت مجدداً صلابتها ومرونتها، محققة نمواً قوياً بنسبة 4.2% على أساس سنوي.

أجرت الهيئة العامة للإحصاء تنقيحاً شاملاً لبيانات الناتج المحلي الإجمالي للمملكة. وكشفت المعطيات المحدثة عن نمو اقتصادي يفوق التقديرات السابقة، فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي لعام 2023 زيادة قياسية بلغت 14%، ويعزى هذا الارتفاع الملحوظ إلى الإسهام المتنامي للقطاعات غير النفطية. أما فيما يتعلق بالربع

المجاميع النقدية، ونمو القروض والودائع لدى البنوك التجارية

الرسم البياني 1:

معدل نمو القاعدة النقدية و إجمالي عرض النقود (ن1)

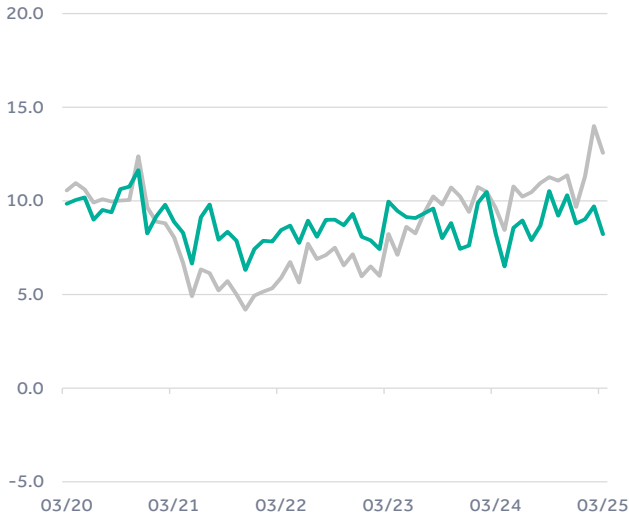


■ القاعدة النقدية، % على اساس سنوي
■ إجمالي عرض النقود (ن1)، % على اساس سنوي

المصدر: البنك المركزي السعودي

الرسم البياني 2:

معدل نمو المجاميع النقدية (ن2) و (ن3)



■ عرض النقود (ن3)، % على اساس سنوي
■ عرض النقود (ن2)، % على اساس سنوي

المصدر: البنك المركزي السعودي

الرسم البياني 3:

نمو الائتمان للقطاع الخاص

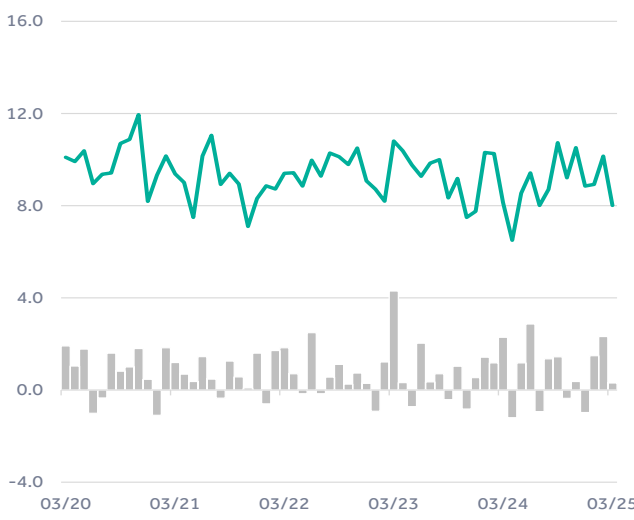


■ قروض البنوك التجارية للقطاع الخاص، % أساس سنوي
■ قروض البنوك التجارية للقطاع الخاص، % أساس شهري

المصدر: البنك المركزي السعودي

الرسم البياني 4:

نمو وداائع البنوك التجارية



■ وداائع العملاء في البنوك، % أساس سنوي
■ وداائع العملاء في البنوك، % أساس شهري

المصدر: البنك المركزي السعودي

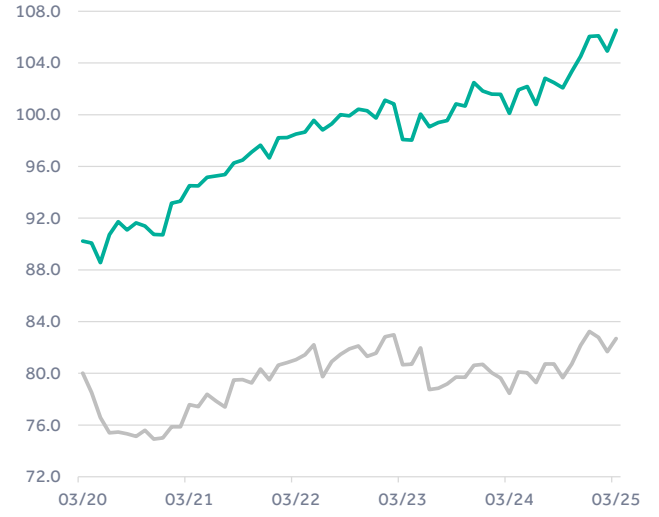
الطلب التي سجلت في مارس من عام 2024. ومن جانب آخر، تظهر البيانات تحولاً استراتيجياً في سلوك المودعين، متمثلاً في انتقال من وداائع العملات الأجنبية إلى الودائع الآجلة والادخارية المقومة بالريال السعودي، وهو ما يفسر التباين الملحوظ في معدلات النمو الأخيرة للمجمعات النقدي (ن2) و(ن3).

شهد ائتمان القطاع الخاص في الربع الأول من 2025 تصاعداً، ظهر في معدل نمو بلغ 15.0% على أساس سنوي في مارس، ويرجع هذا إلى تنامي الطلب على القروض من قبل الشركات. وفي السياق النقدي، شهد معدل نمو عرض النقود (ن1) انخفاضاً ملحوظاً، ويرجع ذلك إلى الزيادة الاستثنائية في الودائع تحت

المعدلات الرئيسية للبنوك التجارية

الرسم البياني 1:

نسبة القروض إلى الودائع في القطاع الخاص

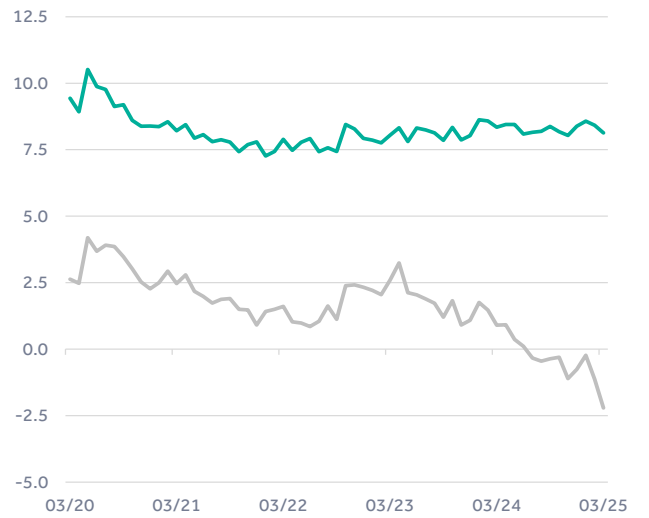


■ القروض إلى القطاع الخاص، % من إجمالي الودائع لدى البنوك
■ نسبة القروض إلى الودائع النظامية للقطاع الخاص

المصدر: البنك المركزي السعودي

الرسم البياني 3:

معدل الموجودات الأجنبية إلى إجمالي الموجودات

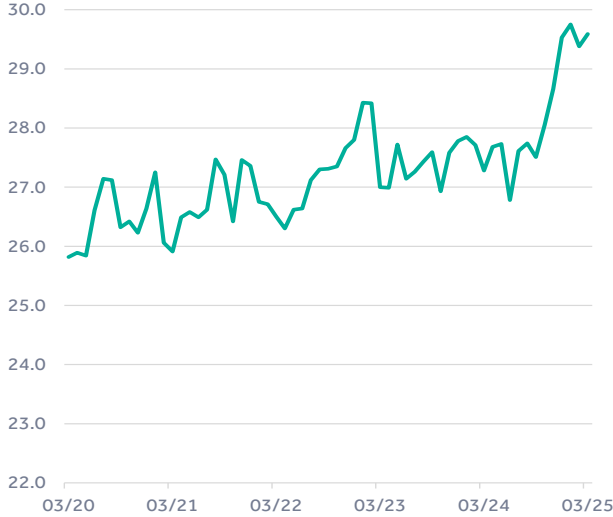


■ إجمالي الموجودات الأجنبية كنسبة مئوية من إجمالي الموجودات
■ صافي الموجودات الأجنبية كنسبة مئوية من إجمالي الموجودات

المصدر: البنك المركزي السعودي

الرسم البياني 2:

نسبة القروض إلى الودائع في القطاع الحكومي

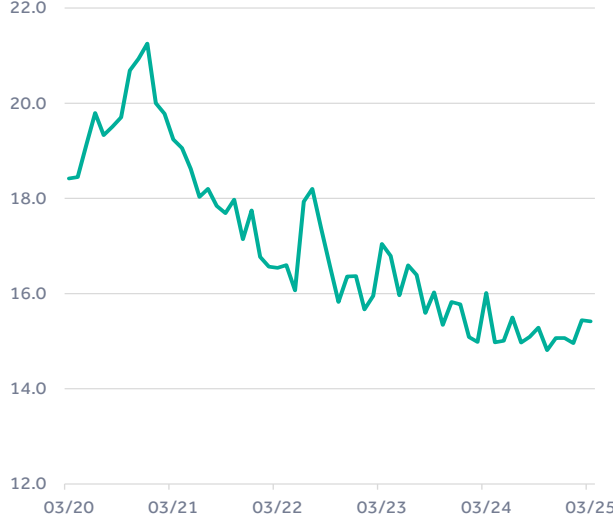


■ القروض إلى القطاع الحكومي، كنسبة مئوية من إجمالي الودائع لدى البنوك

المصدر: البنك المركزي السعودي

الرسم البياني 4:

معدل فائض السيولة إلى إجمالي الموجودات



■ فائض السيولة كنسبة مئوية من إجمالي الموجودات

المصدر: البنك المركزي السعودي

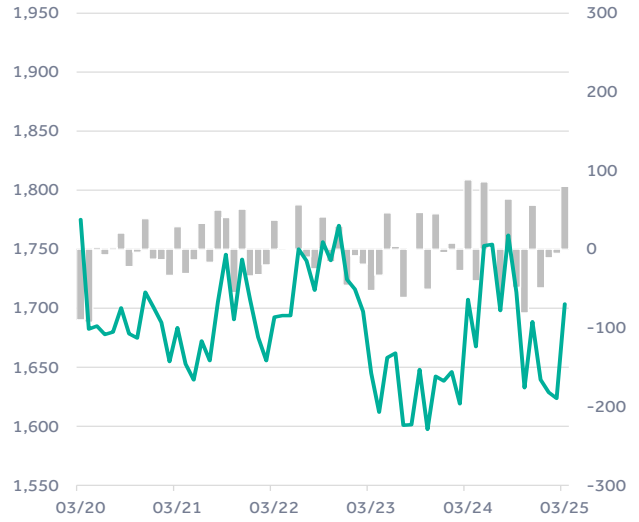
لسدّ هذه الفجوة التمويلية، ما أدّى إلى ارتفاع المطلوبات الأجنبية بمقدار 76 مليار ريال سعودي في الربع الأول، محدثة صافي مركز مدين بنسبة 2.2% من إجمالي الأصول بنهاية الربع الأول من عام 2025.

مع استمرار نمو ائتمان القطاع الخاص بوتيرة تفوق نمو ودايع العملاء، ارتفعت نسبة القروض إلى الودائع للقطاع الخاص إلى 106.5 في مارس 2025 مقابل 100.1 قبل 12 شهراً. وقد لجأت المصارف التجارية السعودية بصورة متزايدة إلى الاقتراض الدولي

المركز المالي للبنك المركزي السعودي والودائع الحكومية

الرسم البياني 1:

احتياطي العملات الأجنبية لدى البنك المركزي السعودي

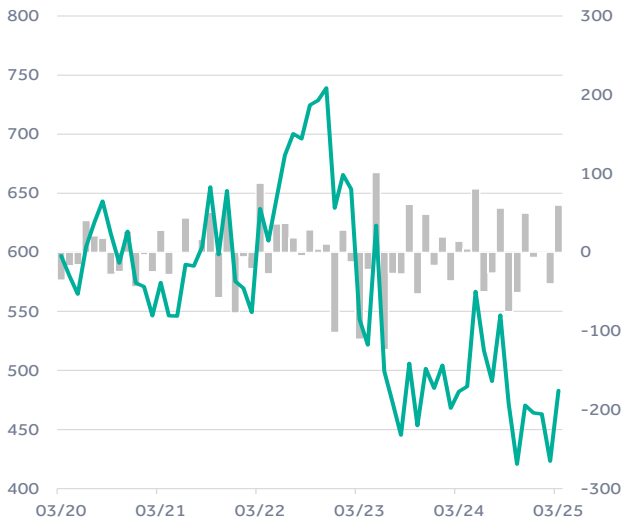


■ إجمالي احتياطي العملات الأجنبية لدى البنك المركزي السعودي، مليار ريال، المحور الأيسر
■ التغيير الشهري، بالمليار ريال، المحور الأيمن

المصدر: البنك المركزي السعودي

الرسم البياني 2:

إجمالي الودائع الحكومية لدى البنك المركزي السعودي

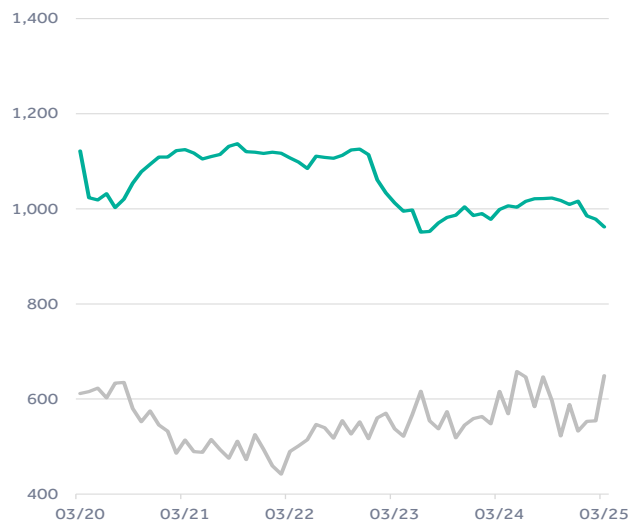


■ إجمالي الودائع الحكومية لدى البنك المركزي السعودي، مليار ريال، المحور الأيسر
■ التغيير الشهري، بالمليار ريال، المحور الأيمن

المصدر: البنك المركزي السعودي

الرسم البياني 3:

توزيع احتياطي العملات الأجنبية في البنك المركزي السعودي

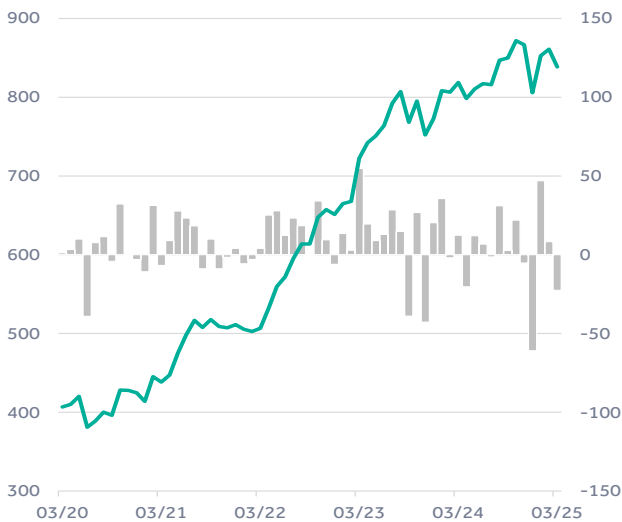


■ الاستثمارات في الأوراق المالية الأجنبية، بالمليار ريال سعودي
■ العملات والودائع الأجنبية في الخارج، بالمليار ريال سعودي

المصدر: البنك المركزي السعودي

الرسم البياني 4:

إجمالي الودائع الحكومية في البنوك التجارية



■ الودائع الحكومية في البنوك التجارية، مليار ريال سعودي، المحور الأيسر.
■ التغيير الشهري، بالمليار ريال، المحور الأيمن.

المصدر: البنك المركزي السعودي

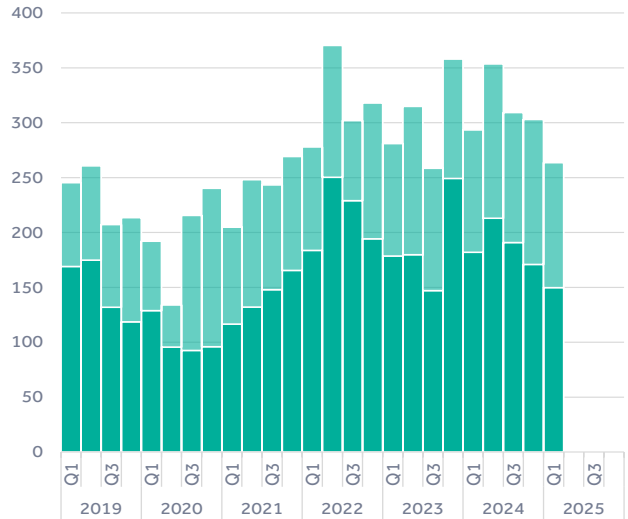
خلال الاثني عشر شهراً الماضية لتصل إلى 474 مليار ريال سعودي. في حين ارتفعت ودائع القطاع العام لدى المصارف التجارية تدريجياً خلال الفترة ذاتها بمقدار 19 مليار ريال سعودي لتبلغ 838 مليار ريال سعودي في شهر مارس.

بلغت احتياطيات البنك المركزي السعودي الرسمية 1704 مليار ريال سعودي في مارس 2025، مستقرة عند المستوى ذاته الذي كانت عليه قبل 12 شهراً مع بعض التذبذبات في الفترة الفاصلة. وبالمثل، شهدت ودائع الحكومة والمؤسسات الحكومية لدى البنك المركزي انخفاضاً هامشياً بمقدار 8 مليارات ريال سعودي

الرصيد المالي الربع سنوي والدين الحكومي المستحق

الرسم البياني 1:

الإيرادات المالية الربع سنوية (مليار ريال سعودي)

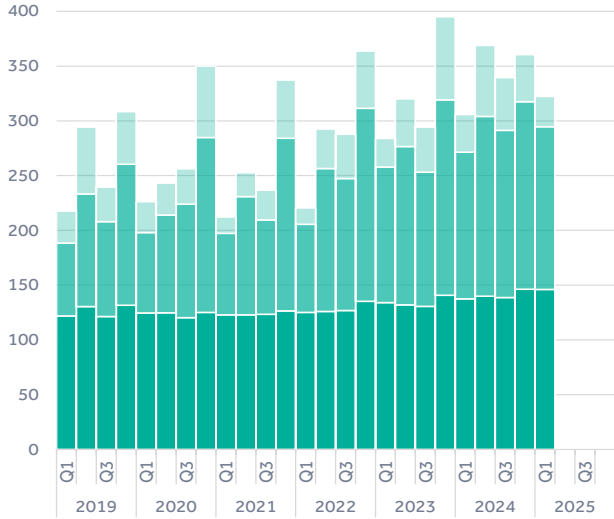


الإيرادات النفطية
الإيرادات غير النفطية

المصدر: وزارة المالية

الرسم البياني 2:

النفقات المالية الربع سنوية (مليار ريال سعودي)

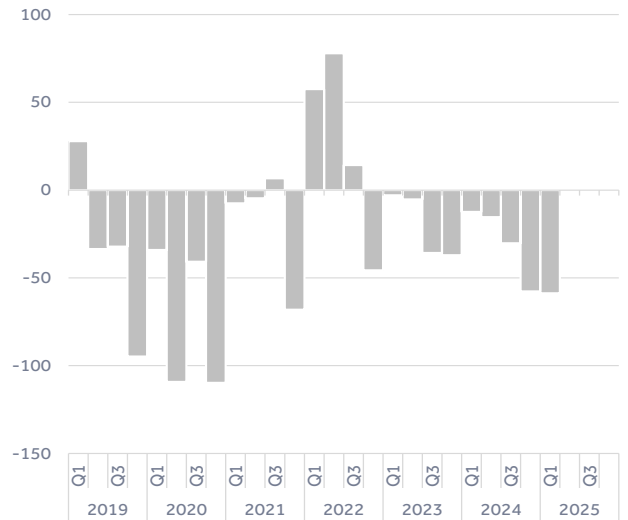


تعويزات الموظفين (الرواتب والأجور)
نفقات جارية أخرى
الإنفاق الرأسمالي

المصدر: وزارة المالية

الرسم البياني 3:

العجز/ الفائض المالي الربع سنوي (مليار ريال سعودي)

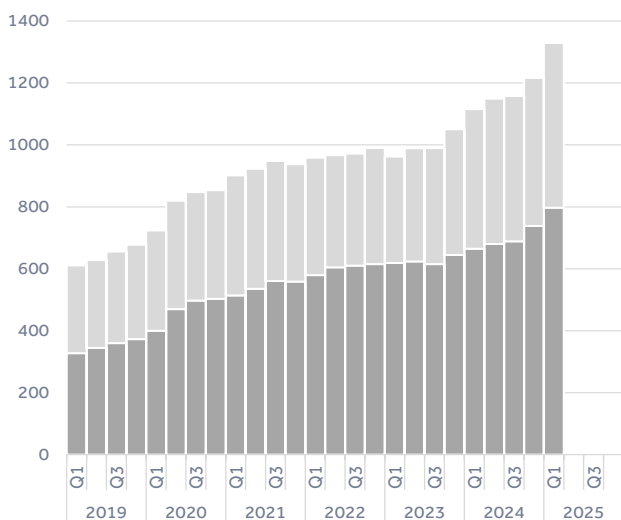


صافي العجز/ الفائض

المصدر: وزارة المالية

الرسم البياني 4:

الدين الحكومي المستحق (نهاية الربع)



الدين الحكومي المحلي المستحق، مليار ريال سعودي
الدين الحكومي الاجنبي المستحق، مليار ريال سعودي

المصدر: وزارة المالية

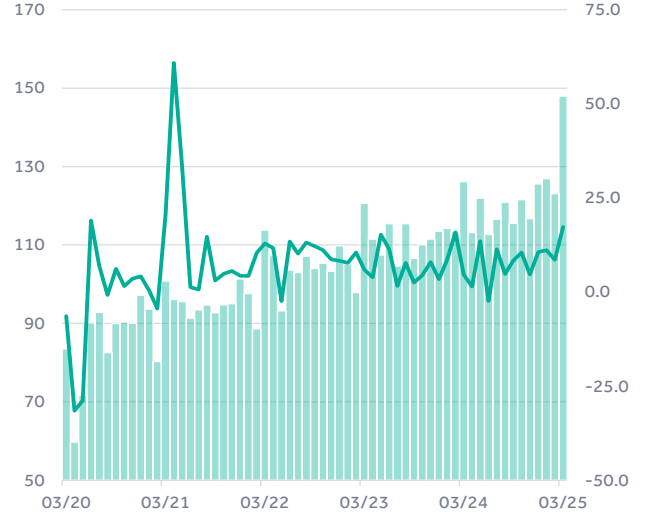
الماضي، إذ زادت النفقات الجارية بنسبة 8.2%، في حين انخفض الإنفاق الرأسمالي بنسبة 19.5% مقارنةً بالعام السابق، ما أفضى إلى عجز مالي قدره 58.7 مليار ريال سعودي في الربع الأول من عام 2025.

سجلت الإيرادات المالية انخفاضاً بنسبة 10.2% في الربع الأول من عام 2025 مقارنةً بالفترة المماثلة من العام السابق، مع تراجع ملحوظ في الإيرادات النفطية بنسبة 30% على أساس سنوي. وفي المقابل، ارتفع الإنفاق المالي بنسبة 5.4% مقارنةً بالعام

مؤشرات الانفاق الخاص ومناخ الاعمال غير النفطي

الرسم البياني 1:

مؤشرات الانفاق الخاص

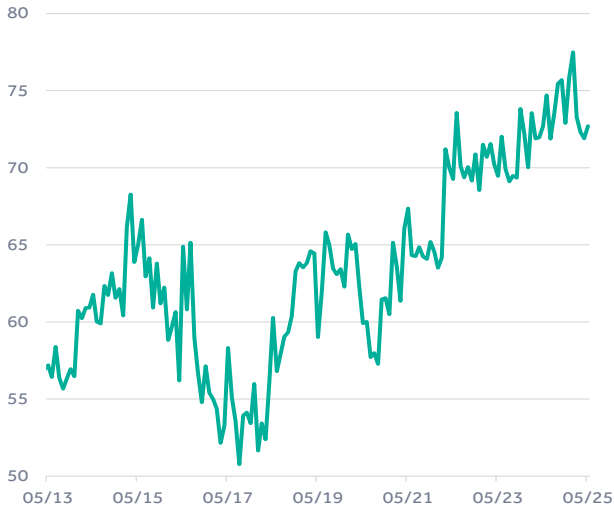


تعاملات نقاط البيع وعمليات السحب الآلي والتجارة الإلكترونية الشهرية، بالمليار ريال سعودي، المحور الأيسر.
نسبة التغير حتى عام، المحور الأيمن.

المصدر: البنك المركزي السعودي

الرسم البياني 2:

مؤشر ثقة المستهلك

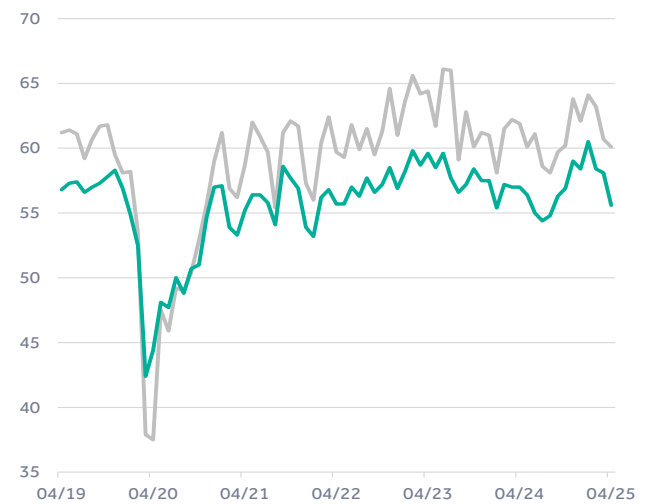


مؤشر ريفنتف IPSOS ثقة المستهلك السعودي

المصدر: ريفنتف

الرسم البياني 3:

مؤشر مديري المشتريات المركب ومؤشر مديري المشتريات للمخرجات



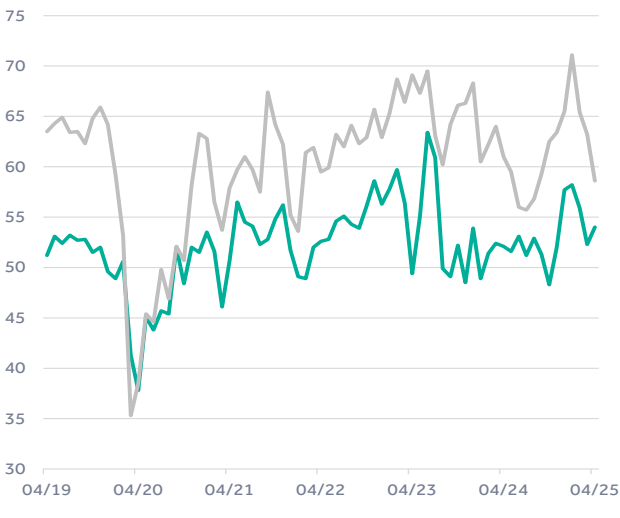
مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات المركب

مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات للمخرجات

المصدر: آي اتش اس ماركت

الرسم البياني 4:

مؤشر مديري المشتريات للطلبات الجديدة وطلبات التصدير



مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات لطلبات التصدير الجديدة

مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات للطلبات الجديدة

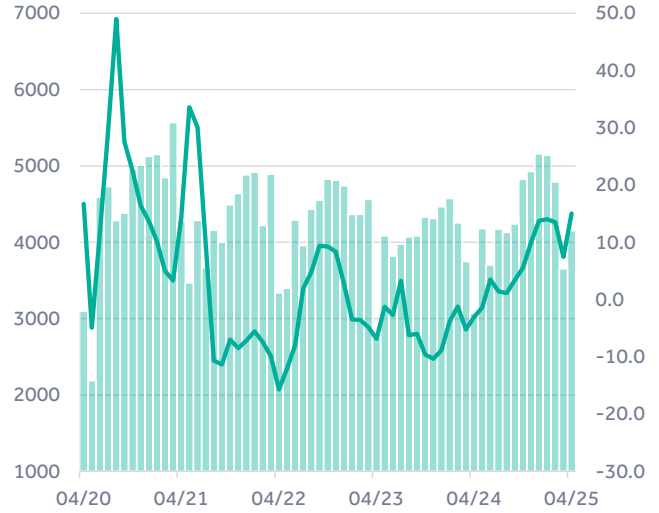
المصدر: آي اتش اس ماركت

الفترة، إذ انخفض مؤشر مديري المشتريات المركب إلى 55.6 بعد أن بلغ ذروته عند 60.5 في شهر يناير، وانخفض مؤشر مديري المشتريات للطلبات الجديدة على وجه الخصوص إلى 58.6 بعد أن كان 71.1 في شهر يناير.

شهد الإنفاق الاستهلاكي ارتفاعاً قوياً في مارس 2025 بمعدل نمو قدره 17.5% على أساس سنوي و31.9% على أساس شهري، ويمكن تفسير ذلك جزئياً بزيادة الاستهلاك خلال شهر رمضان المبارك. في حين تراجعت مؤشرات مناخ الأعمال خلال هذه

قطاع الاسمنت والصادرات والواردات غير النفطية

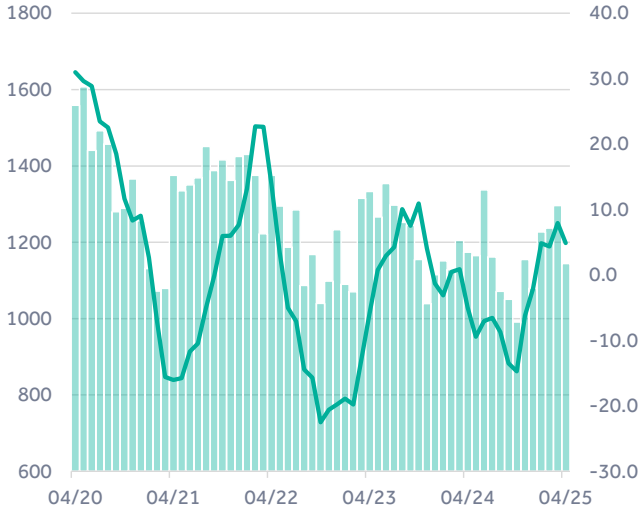
الرسم البياني 1:
انتاج الاسمنت



■ انتاج الاسمنت الشهري، المتوسط المتحرك لثلاثة أشهر بالألف طن، المحور الايسر
■ نسبة التغير على اساس السنوي، المتوسط المتحرك لثلاثة أشهر، المحور الايمن

المصدر: اسمنت اليمامة

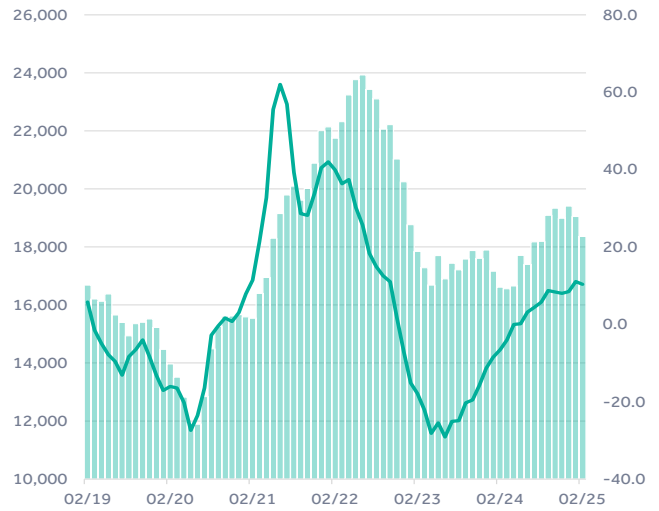
الرسم البياني 2:
مخزون الاسمنت



■ مخزون الاسمنت الشهري، المتوسط المتحرك لثلاثة أشهر بالألف طن، المحور الايسر
■ نسبة التغير على اساس السنوي، المتوسط المتحرك لثلاثة أشهر، المحور الايمن

المصدر: اسمنت اليمامة

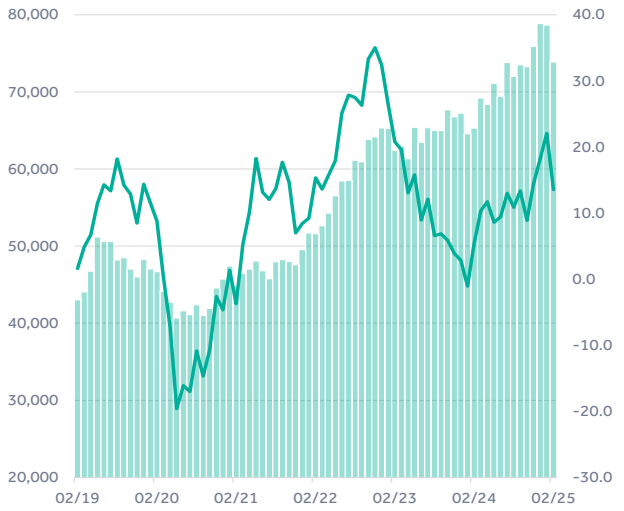
الرسم البياني 3:
صادرات البضائع غير نفطية



■ الصادرات غير النفطية الشهرية، المتوسط المتحرك لثلاثة أشهر، بالمليون ريال، المحور الايسر
■ % التغير على اساس السنوي، المتوسط المتحرك لثلاثة أشهر، المحور الايمن

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

الرسم البياني 4:
واردات البضائع



■ واردات البضائع الشهرية، المتوسط المتحرك لثلاثة أشهر، بالمليون ريال، المحور الايسر
■ % التغير على اساس السنوي، المتوسط المتحرك لثلاثة أشهر، المحور الايمن

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

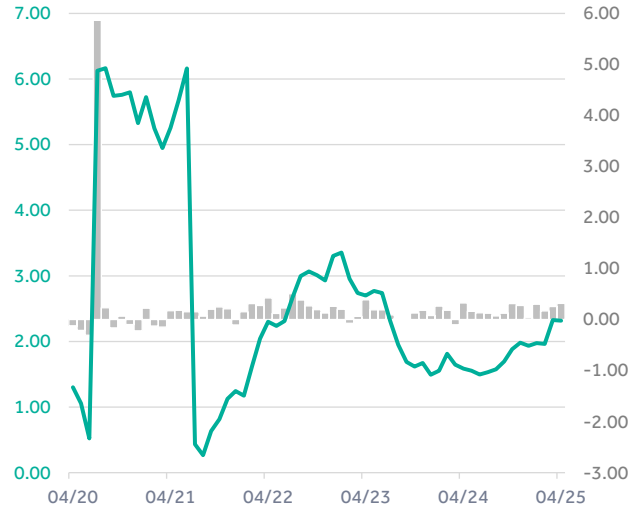
(المتوسط المتحرك لثلاثة أشهر) في شهر فبراير، في حين تراجعت واردات السلع تدريجياً إلى 13.5% على أساس سنوي (المتوسط المتحرك لثلاثة أشهر) خلال فبراير بعد أن أظهرت نمواً في الأشهر الاثني عشر السابقة.

تسارع نمو إنتاج الأسمنت في الأشهر الاثني عشر الماضية، فبعد انخفاض مؤقت في مارس بسبب شهر رمضان، عاود النمو ارتفاعه في أبريل بنسبة 35.1% على أساس سنوي (15.0% على أساس والمتوسط المتحرك لثلاثة أشهر). إلى جانب ذلك، زادت الصادرات غير النفطية بنسبة 10.3% على أساس سنوي

مؤشر تكلفة المعيشة وأسعار الجملة

الرسم البياني 1:

مؤشر تضخم أسعار المستهلك

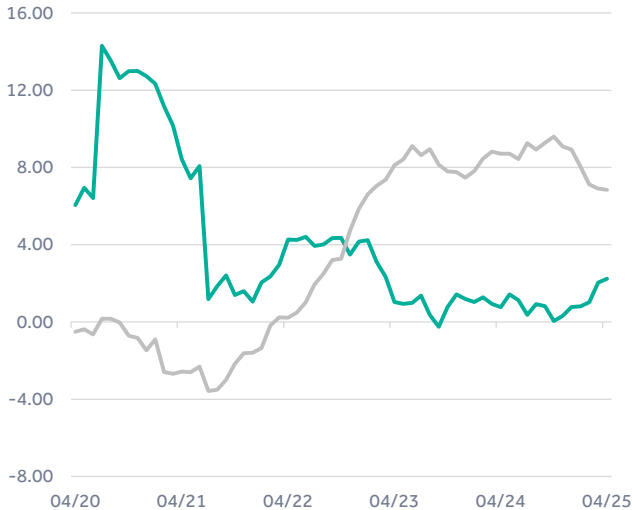


■ مؤشر التضخم لأسعار المستهلك، % التغير على أساس سنوي
■ مؤشر التضخم لأسعار المستهلك، % التغير على أساس شهري

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

الرسم البياني 2:

مؤشر تكلفة المعيشة لقسم الغذاء والسكن

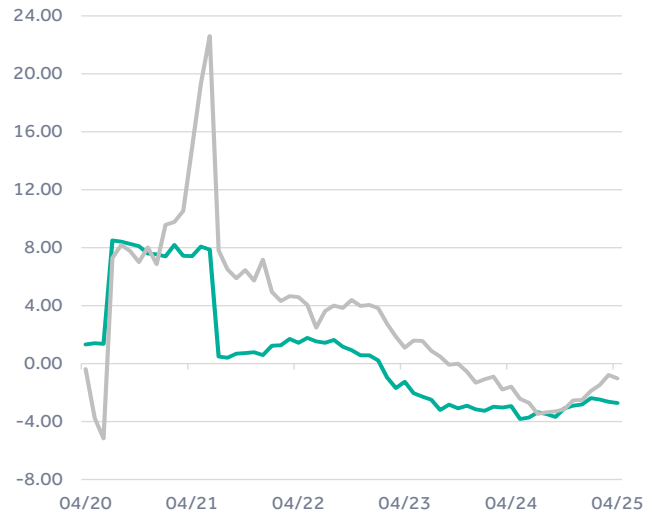


■ مؤشر التضخم لأسعار المستهلكين، المؤشر الفرعي لقسم الأغذية والمشروبات، % التغير على أساس سنوي
■ مؤشر التضخم لأسعار المستهلكين، المؤشر الفرعي لقسم السكن والمياه والكهرباء وأنواع الوقود الأخرى، % التغير على أساس سنوي

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

الرسم البياني 3:

مؤشر تكلفة المعيشة لقسم التآييث والنقل

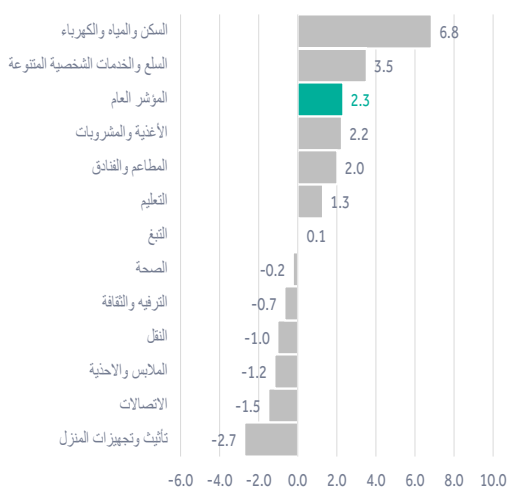


■ مؤشر التضخم لأسعار المستهلكين، المؤشر الفرعي لقسم تآييث وتجهيزات المنزل وصيانتها، % التغير على أساس سنوي
■ مؤشر التضخم لأسعار المستهلكين، المؤشر الفرعي لقسم النقل، % التغير على أساس سنوي

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

الرسم البياني 4:

مؤشر أسعار المستهلك للقطاعات الرئيسية في أبريل 2025



■ مؤشر التضخم لأسعار المستهلك، % التغير على أساس سنوي

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

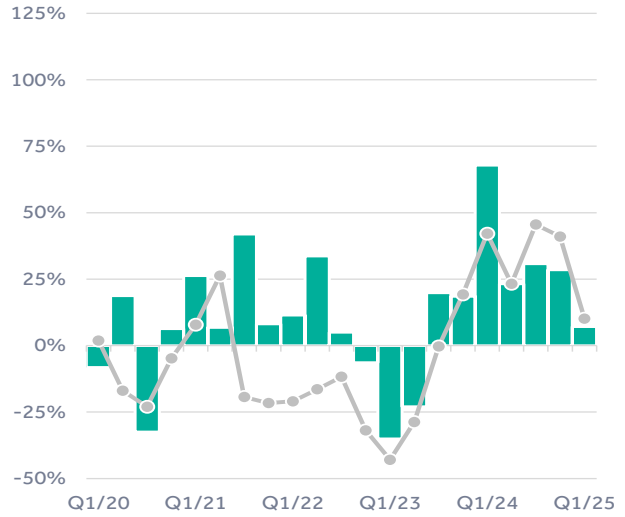
انحساراً لتُضح في تراجع معدلاته في قطاع السكن من 8.9% إلى 6.9%. ويفسر هذا التراجع جوهرياً بتباطؤ وتيرة ارتفاع أسعار الإيجارات (التي بلغت 8.4%) مقارنة بما كانت عليه في نهاية العام الماضي (10.6%).

ارتفع معدل التضخم في مؤشر أسعار المستهلك بصورة تدريجية من 1.9% على أساس سنوي في ديسمبر إلى 2.3% على أساس سنوي في أبريل. وكان العامل الرئيسي وراء هذا الاتجاه التصاعدي هو فئة الأغذية والمشروبات، إذ تسارعت وتيرة التغيرات السعرية من 0.8% إلى 2.2%. في المقابل، شهد التضخم

نشاط الصفقات في السوق العقارية

الرسم البياني 1:

اجمالي التعاملات العقارية، % التغير السنوي



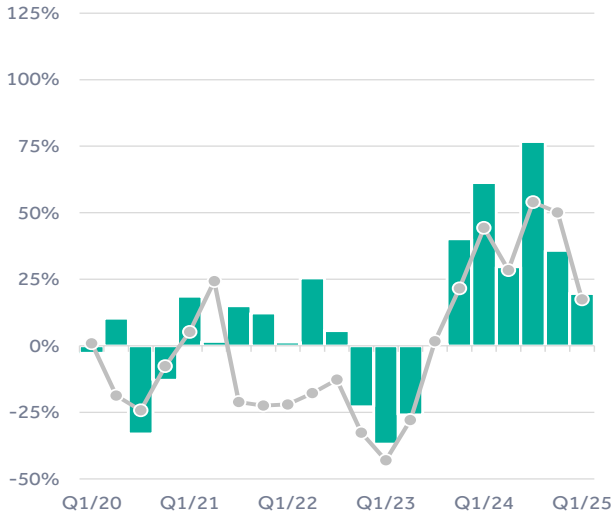
قيمة التعاملات العقارية المنفذة في الربع، % التغير السنوي.

عدد التعاملات العقارية المنفذة في الربع، % التغير السنوي.

المصدر: وزارة العدل، الرياض المالية

الرسم البياني 2:

التعاملات العقارية في القطاع السكني، % التغير السنوي



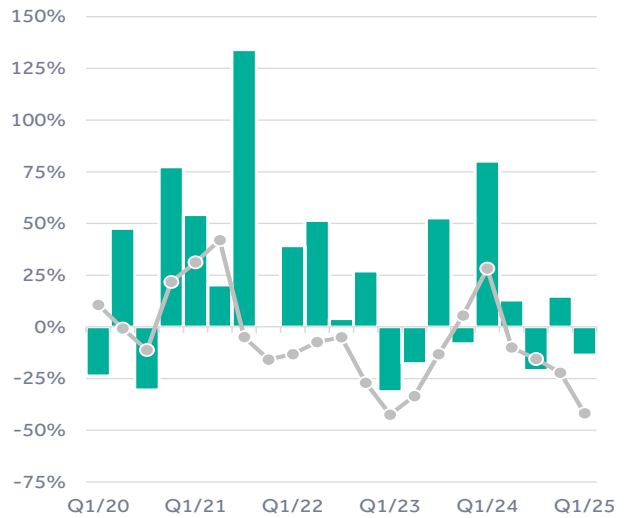
قيمة التعاملات العقارية السكنية المنفذة في الربع، % التغير السنوي.

عدد التعاملات العقارية السكنية المنفذة في الربع، % التغير السنوي.

المصدر: وزارة العدل، الرياض المالية

الرسم البياني 3:

التعاملات العقارية في القطاع التجاري، % التغير السنوي



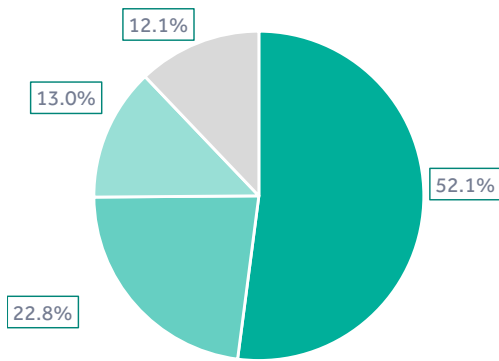
قيمة التعاملات العقارية التجارية المنفذة في الربع، % التغير السنوي.

عدد التعاملات العقارية التجارية المنفذة في الربع، % التغير السنوي.

المصدر: وزارة العدل، الرياض المالية

الرسم البياني 4:

توزيع قيم التعاملات حسب المناطق (الربع الأول- 2025)



منطقة الرياض

منطقة مكة

المصدر: وزارة العدل، الرياض المالية

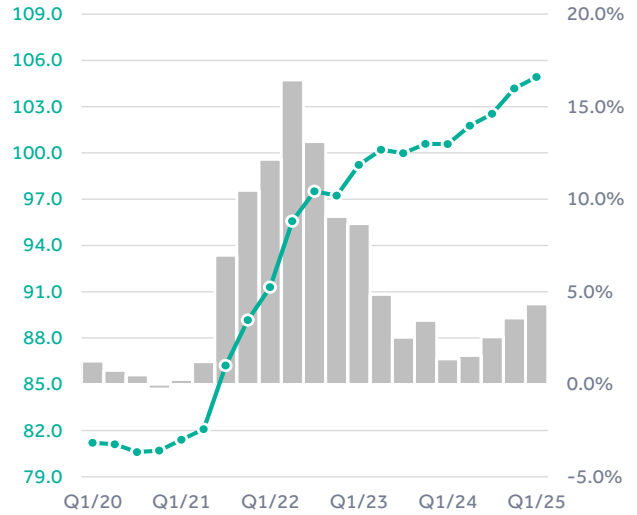
على أساس سنوي، في حين سجل حجم التعاملات التجارية انكماشاً بنسبة -13.6% على أساس سنوي خلال الفترة ذاتها. وعلى الصعيد الجغرافي، تحتفظ منطقة الرياض بمكانتها المحورية كمركز مهيم على النشاط العقاري، مستحوذة على 52.1% من إجمالي حجم التعاملات في الربع الأول من عام 2025.

بعد ستة ارباع متتالية من النمو المتسارع، شهد إجمالي حجم تعاملات القطاع العقاري تباطؤاً ملحوظاً ليسجل نمواً بنسبة 7.1% على أساس سنوي في الربع الأول من عام 2025. وتكشف البيانات التفصيلية عن تباين واضح في أداء القطاعات الفرعية، إذ واصلت تعاملات العقارات السكنية نموها القوي بنسبة 19.6%

مؤشرات الأسعار في السوق العقارية

الرسم البياني 1:

المؤشر العام للعقار

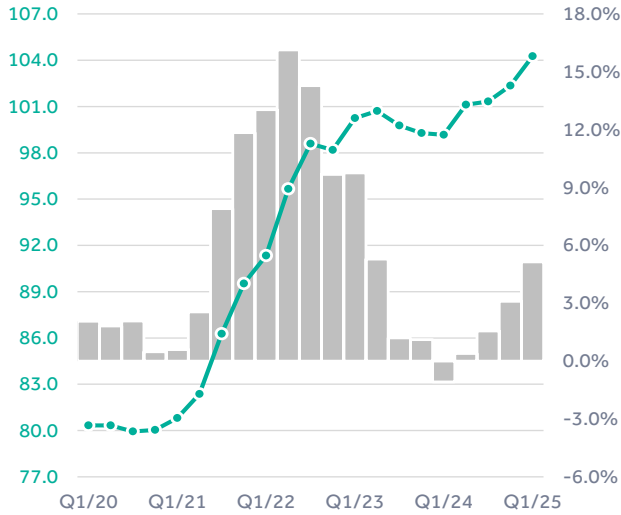


المؤشر العام للعقار، 2023=100، المحور اليسار
% التغير على أساس سنوي، المحور اليمين

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

الرسم البياني 2:

مؤشر العقار للقطاع السكني

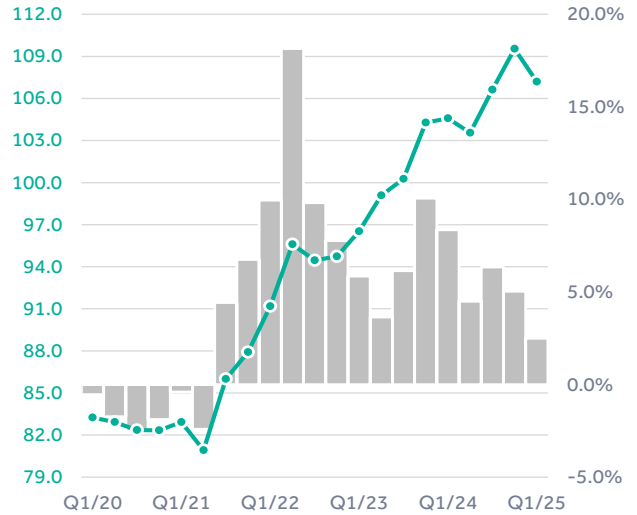


مؤشر العقار للقطاع السكني، 2023=100، المحور اليسار
% التغير على أساس سنوي، المحور اليمين

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

الرسم البياني 3:

مؤشر العقار للقطاع التجاري

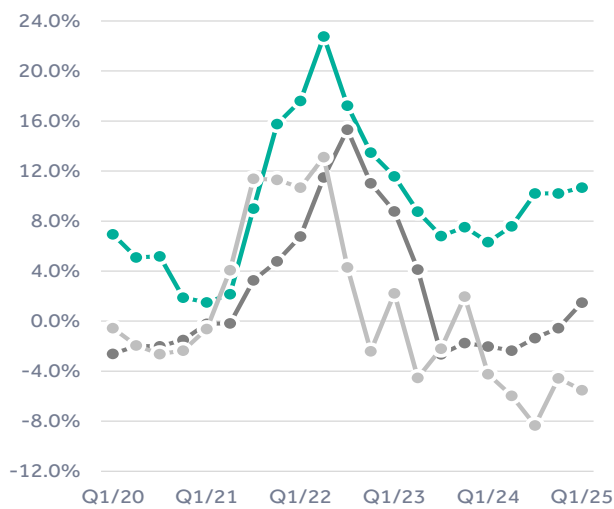


مؤشر العقار للقطاع التجاري، 2023=100، المحور اليسار
% التغير على أساس سنوي، المحور اليمين

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

الرسم البياني 4:

المؤشرات العقارية للمناطق الرئيسية (نسبة التغير السنوي)



منطقة الرياض
المنطقة الشرقية
منطقة مكة المكرمة

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

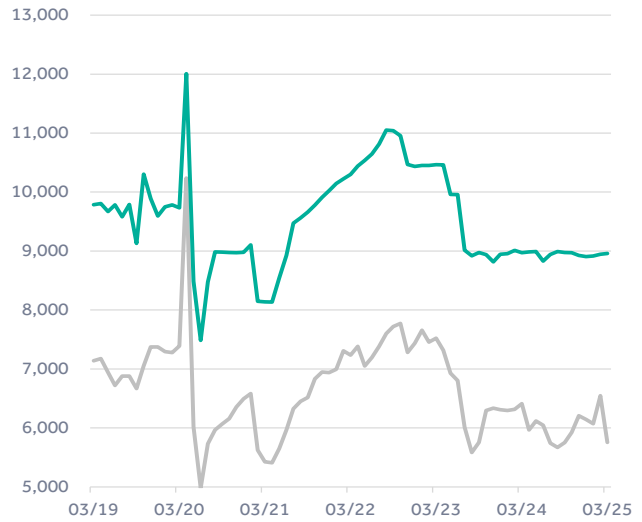
ارتفعت أسعار العقارات مسارها التصاعدي في الربع الأول من عام 2025، مسجلة ارتفاعاً بمعدل 4.5% على أساس سنوي. ويعزى هذا الزخم بصورة أساسية إلى قوة سوق العقارات السكنية التي ارتفعت أسعارها بنسبة 5.1% على أساس سنوي خلال هذا الربع، في حين تباطأت وتيرة ارتفاع أسعار العقارات التجارية لتصل إلى 2.5% على أساس سنوي. ويبرز التحليل الجغرافي منطقة الرياض باعتبارها محركاً رئيسياً وراء هذا الزخم السعري في المملكة العربية السعودية، إذ سجلت معدل نمو قوي بلغ 11% على أساس سنوي في الربع الأول من عام 2025.

ارتفعت أسعار العقارات مسارها التصاعدي في الربع الأول من عام 2025، مسجلة ارتفاعاً بمعدل 4.5% على أساس سنوي. ويعزى هذا الزخم بصورة أساسية إلى قوة سوق العقارات السكنية التي ارتفعت أسعارها بنسبة 5.1% على أساس سنوي خلال هذا الربع، في حين تباطأت وتيرة ارتفاع أسعار العقارات التجارية لتصل إلى 2.5% على أساس سنوي.

إحصائيات اسواق النفط: الإنتاج، التصدير، التكرير و الأسعار

الرسم البياني 1:

إنتاج وتصدير المملكة من النفط الخام

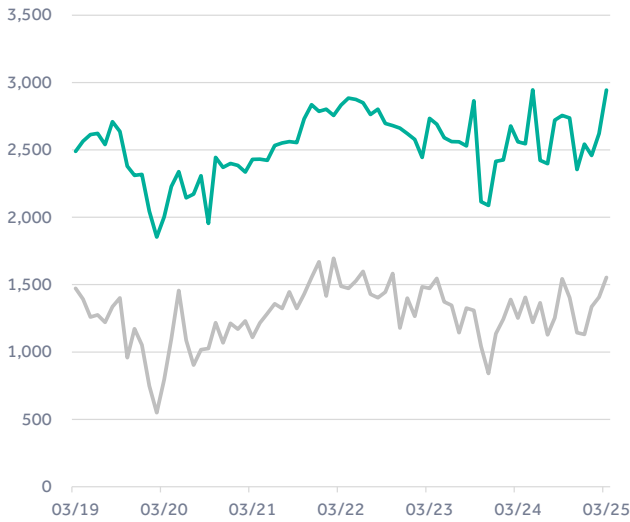


■ إنتاج المملكة من النفط الخام، ألف برميل يومياً.
■ صادرات المملكة من النفط الخام، ألف برميل يومياً.

المصدر: بلومبيرغ، مبادرة المنظمات المتحدة للبيانات (JODI)

الرسم البياني 2:

إنتاج وتصدير مصافي التكرير في المملكة



■ إنتاج مصافي التكرير في المملكة، ألف برميل يومياً.
■ صادرات المملكة من إنتاج مصافي التكرير، ألف برميل يومياً.

المصدر: مبادرة المنظمات المتحدة للبيانات (JODI)

الرسم البياني 3:

إنتاج دول الأوبك من النفط الخام



■ إنتاج دول الأوبك من النفط الخام، بالألف برميل في اليوم

المصدر: بلومبيرغ، مبادرة المنظمات المتحدة للبيانات (JODI)

الرسم البياني 4:

أسعار النفط



■ سعر النفط لخام برنت
■ سعر النفط لخام غرب تكساس

المصدر: بلومبيرغ

شهري مايو ويونيو، تشير التوقعات إلى وصول إنتاج النفط الخام السعودي إلى 9.4 مليون برميل يومياً بحلول شهر يونيو. وعلى صعيد الأسعار، وبعد بلوغها ذروة تجاوزت 80 دولاراً أمريكياً في يناير، شهدت أسعار نفط برنت انخفاضاً ملحوظاً لتستقر عند ما يزيد قليلاً عن 60 دولاراً أمريكياً بحلول منتصف مايو.

منذ تطبيق الخفض الطوعي للإنتاج في يوليو 2023، حافظت المملكة العربية السعودية على معدل ثابت لإنتاج النفط الخام قدره 9.0 مليون برميل يومياً. ومع الانسحاب المرحلي المخطط له من هذا الخفض على مدار الأشهر الثمانية عشر المقبلة، وبالأخص مع الأخذ في الاعتبار الزيادة المتسارعة في الإنتاج خلال

سعر صرف العملات الأجنبية وفارق الائتمان

الرسم البياني 1:

سعر الصرف الآجل للريال السعودي مقابل الدولار الأمريكي (12 شهر)

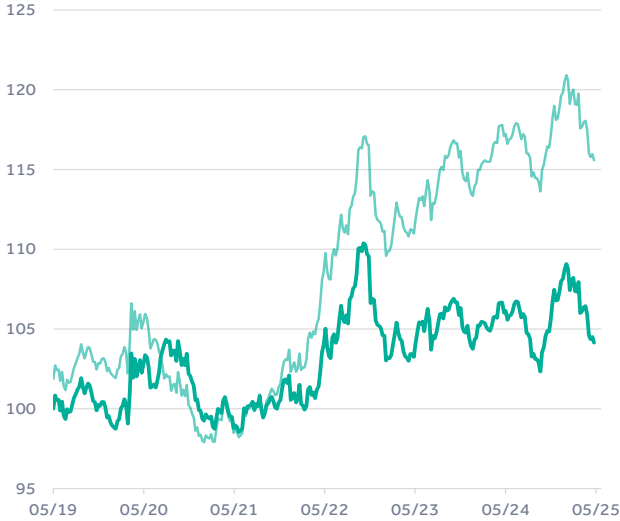


معدل سعر الصرف الآجل للريال السعودي مقابل الدولار (12 شهر)

المصدر: بلومبيرغ

الرسم البياني 2:

معدل سعر الصرف الحقيقي و الإسمي للريال السعودي



مؤشر سعر الصرف الحقيقي المرجح للريال السعودي

مؤشر سعر الصرف الإسمي المرجح للريال السعودي

المصدر: بلومبيرغ، جي بي مورغان

الرسم البياني 3:

الفرق بين عائد السندات الحكومية السعودية (بالدولار الأمريكي) وعائد السندات الحكومية الأمريكية (بالدولار الأمريكي)



الفرق بين عائد السندات السعودية (بالدولار الأمريكي) وعائد السندات الحكومية الأمريكية

المصدر: بلومبيرغ

الرسم البياني 4:

فرق هامش مبادلة المقايضات الائتمانية



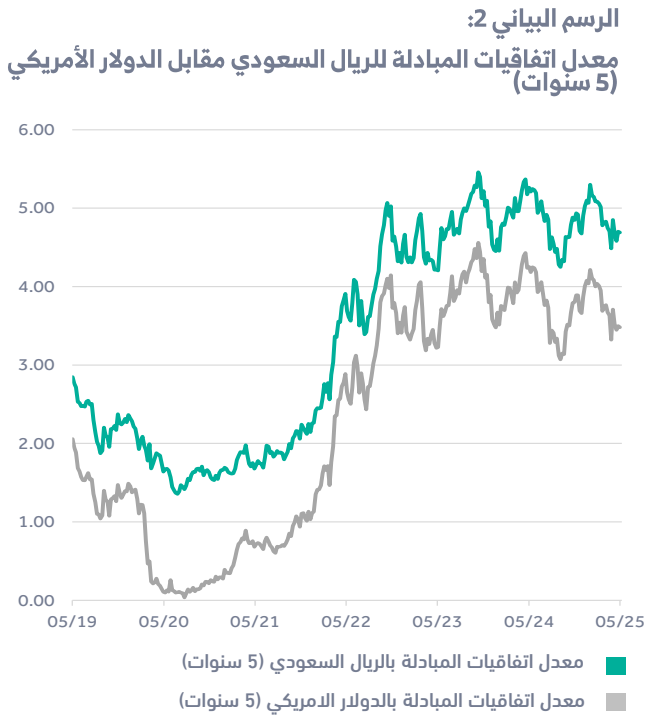
فرق هامش مبادلة المقايضات الائتمانية خلال خمس سنوات، نقطة أساس

المصدر: بلومبيرغ

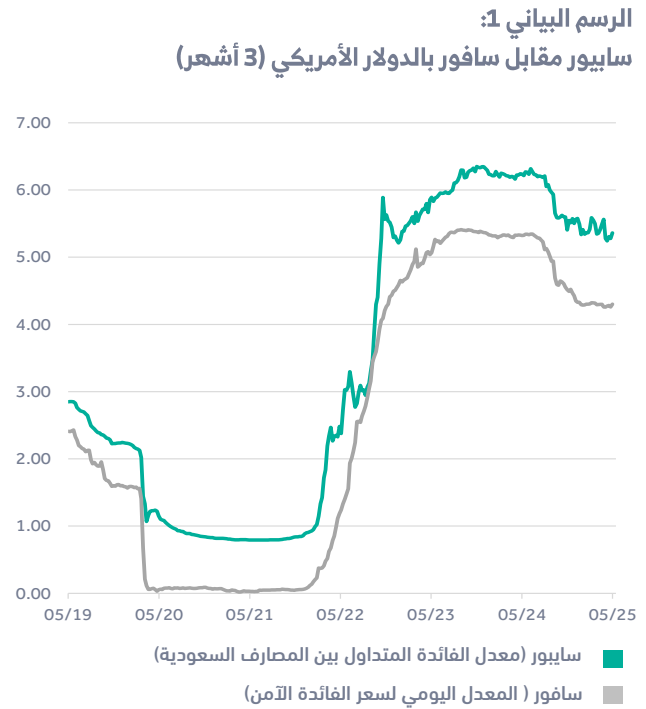
سنوات بصورة مؤقتة إلى 100 نقطة أساس قبل أن تتراجع تدريجياً إلى 81 نقطة أساس. بينما كان تأثيره على الفارق بين عائد السندات السعودية المقومة بالدولار الأمريكي لأجل خمس سنوات وسندات الخزنة الأمريكية أقل تقلباً، ليستقر أخيراً عند 80 نقطة أساس بحلول منتصف مايو.

أثرت زيادة تقلبات الأسواق العالمية الناجمة عن إعلانات السياسة التجارية الأمريكية جزئياً على علاوات المخاطر السيادية للمملكة العربية السعودية. وفي هذا السياق، توسع قسط العقود الآجلة للصراف الأجنبي لمدة 12 شهراً إلى 185 نقطة أساس، في حين اتسعت فروق مقايضة مخاطر الائتمان السيادية لأجل خمس

معدلات الفائدة الرسمية، طويلة الأجل وقصيرة الأجل

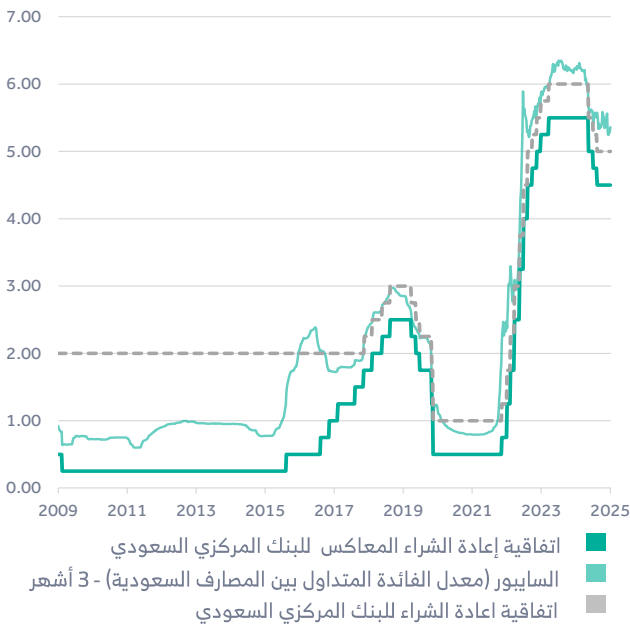


المصدر: بلومبيرغ



المصدر: بلومبيرغ

الرسم البياني 4:
معدل الفائدة للبنك المركزي السعودي و معدل الفائدة المتداول بين المصارف السعودية



المصدر: بلومبيرغ

عوائد الصكوك السعودية لأجل خمس سنوات بالريال السعودي وبالดอลลาร์ الأمريكي بصورة متوازية منذ بداية العام الماضي مع فارق طفيف في الآونة الأخيرة يبلغ 15 نقطة أساس لصالح الإصدارات المحلية بالريال السعودي.

الرسم البياني 3:
الصكوك الحكومية السعودية بالدولار الأمريكي مقابل عائد السندات الأمريكية بالدولار الأمريكي



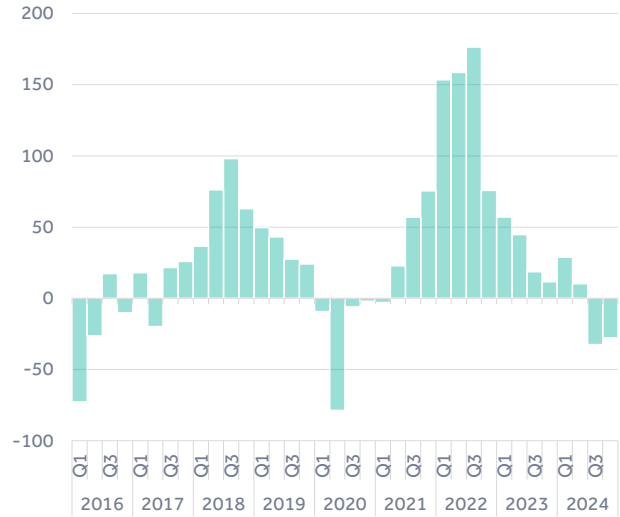
المصدر: بلومبيرغ

منذ بداية العام، استقرت معدلات سايبور لأجل ثلاثة أشهر حول 5.35%، بعد أن بلغت ذروتها عند 6.30% في عام 2024. وقد اتسع الفارق مقارنة بمعدلات سوق المال بالدولار الأمريكي ليصل إلى 106 نقاط أساس بحلول منتصف مايو، متجاوزاً تدريجياً المتوسط للسنوات الخمس البالغ 88 نقطة أساس. وتحركت

ميزان المدفوعات السعودي

الرسم البياني 1:

ميزان الحساب الجاري

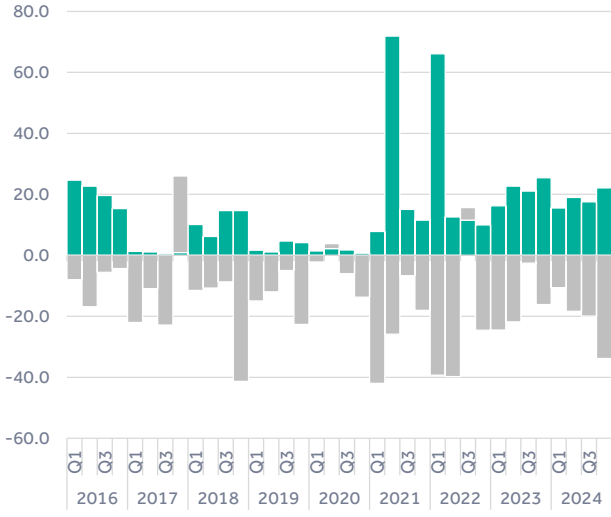


ميزان الحساب الجاري، بـمليار ريال سعودي - ربع سنوي

المصدر: البنك المركزي السعودي

الرسم البياني 2:

الاستثمار الأجنبي المباشر

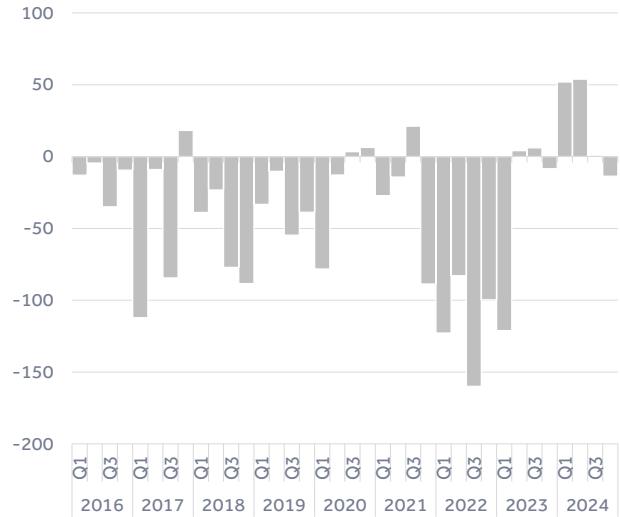


صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة، بشكل ربع سنوي، بالمليار ريال سعودي. صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة، بشكل ربع سنوي، بالمليار ريال سعودي.

المصدر: البنك المركزي السعودي

الرسم البياني 3:

ميزان الحساب المالي

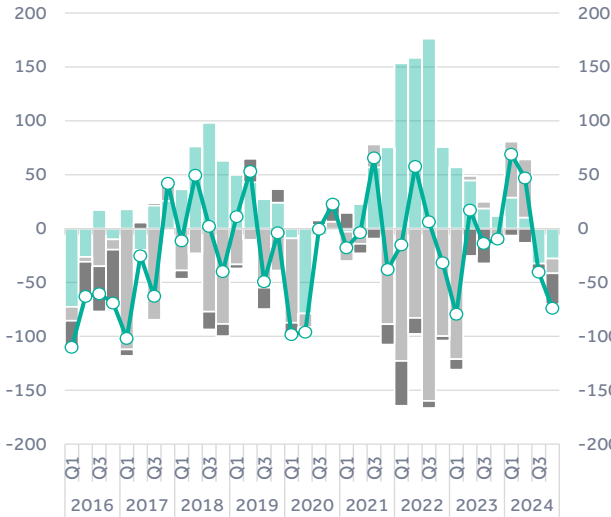


رصيد الحساب المالي (باستثناء التغييرات في الأصول الاحتياطية الأجنبية، كل ثلاثة أشهر في مليار ريال (+ تدفقات رأس المال الداخلة، - تدفقات رأس المال الخارجة))

المصدر: البنك المركزي السعودي

الرسم البياني 4:

المساهمة في ميزان المدفوعات



رصيد الحساب الجاري رصيد الحساب المالي السهو والخطأ صافي التغير في الأصول الاحتياطية الاجنبية

المصدر: البنك المركزي السعودي

إلى 22 مليار ريال سعودي، بناءً على ذلك بلغ صافي الاستثمار الأجنبي المباشر 74 مليار ريال سعودي لعام 2024. وعلى الرغم من تسجيل عجز محدود قدره 14 مليار ريال سعودي في الربع الرابع، حقق ميزان الحساب المالي فائضاً إجمالياً بلغ 93 مليار ريال سعودي في عام 2024.

سجل ميزان الحساب الجاري عجزاً قدره 28 مليار ريال سعودي في الربع الرابع من عام 2024، ما أدى إلى عجز سنوي إجمالي بلغ 21 مليار ريال سعودي في عام 2024. ومن الناحية الإيجابية، ارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة العربية السعودية بوتيرة متصاعدة في الربع الرابع من عام 2024 لتصل

تداول: إحصاءات سوق الأسهم السعودي

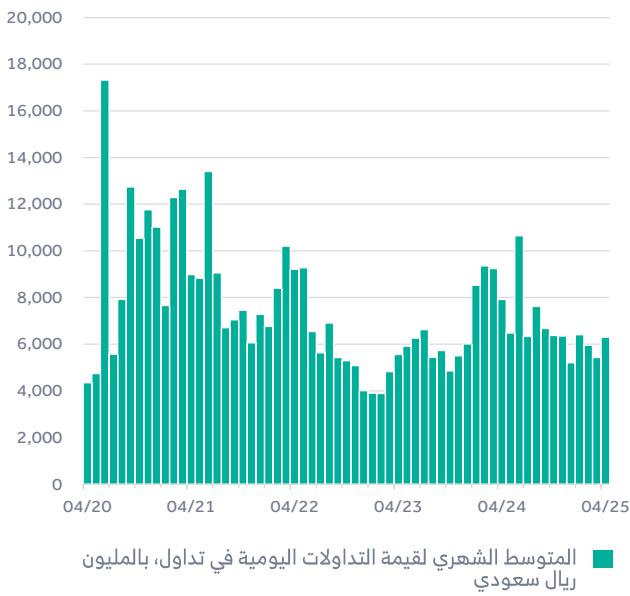
الرسم البياني 1:

مؤشر السوق الرئيسي



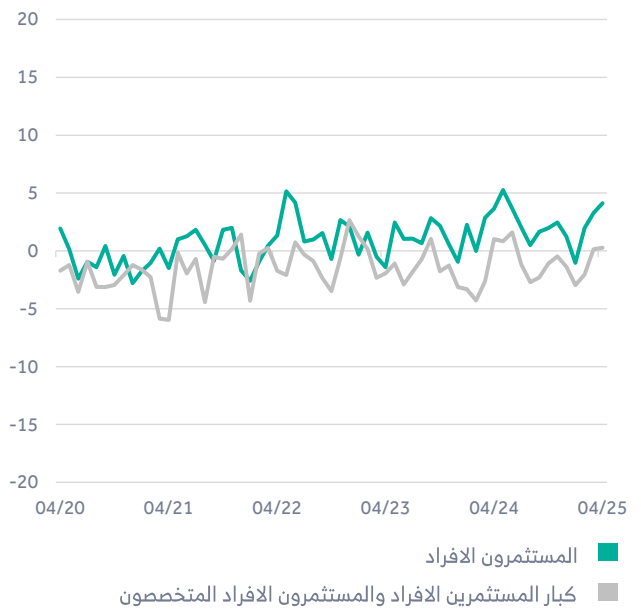
الرسم البياني 2:

متوسط قيمة التداولات اليومية في تداول



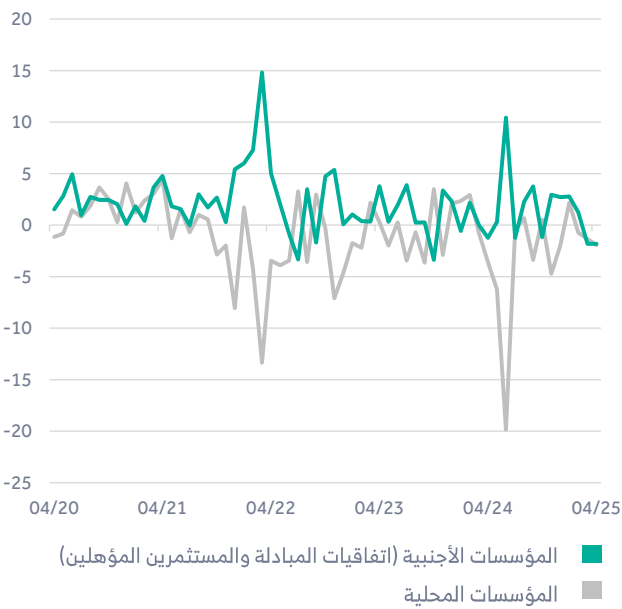
الرسم البياني 3:

صافي المشتريات الشهرية حسب الملكية (بالمليار ريال سعودي)



الرسم البياني 4:

صافي المشتريات الشهرية حسب الملكية (بالمليار ريال سعودي)



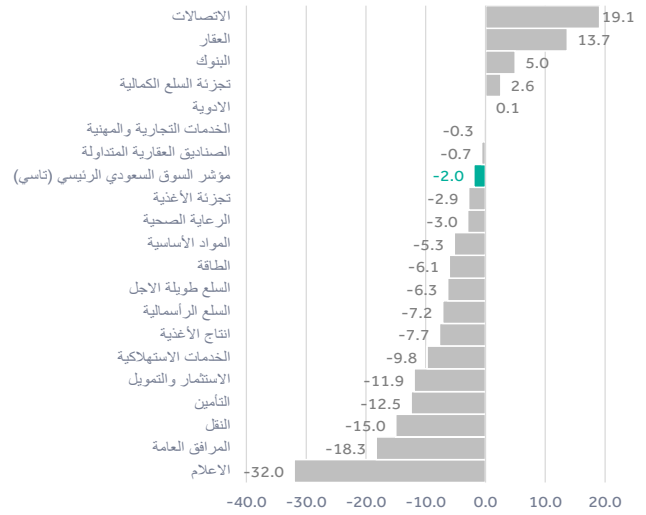
العالمية وكذلك أسواق النفط. وخلال مسار هذا التصحيح، كان المستثمرون الأجانب المؤهلون هم الأعلى مبيعاً في شهري مارس وأبريل بقيمة 3.6 مليار ريال سعودي.

بعد وصول مؤشر تاسي إلى مستوى الذروة عند 12,471 نقطة في منتصف شهر فبراير، شهد تصحيحاً استمر حتى منتصف شهر مايو، مدفوعاً في المقام الأول بالشكوك المرتبطة بالسياسة التجارية الأمريكية التي أدت إلى زيادة التقلبات في أسواق المال

تداول: إحصاءات سوق الأسهم السعودي

الرسم البياني 1:

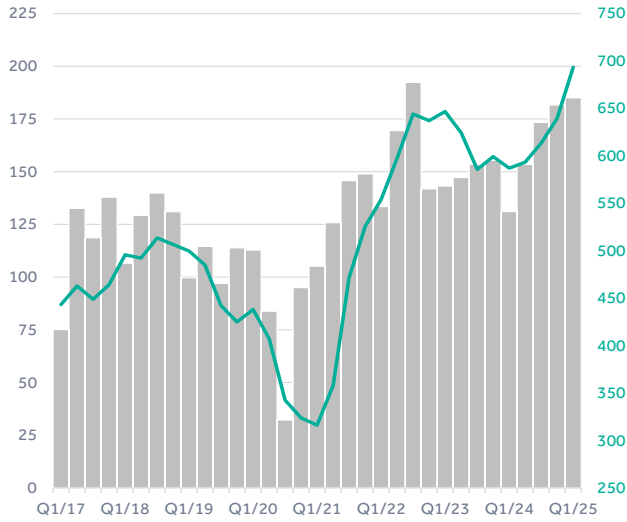
أداء قطاعات سوق الأسهم السعودي من عام حتى ابريل 2025



المصدر: بلومبيرغ

الرسم البياني 2:

الأرباح الربعية لسوق الاسهم السعودي



■ ربحية السهم الربعية للمؤشر العام، بالريال السعودي - المحور الأيسر
■ مكرر ربحية السهم التاريخي في المؤشر العام للربع الرابع - المحور الايمن

المصدر: بلومبيرغ

الرسم البياني 3:

تقييم المؤشر العام: مكرر الربحية التاريخي



■ مكرر الربحية التاريخي (على مدار 12 شهر)

■ المتوسط طويل الأمد

المصدر: بلومبيرغ

حتى أبريل 2025، سجل مؤشر تاسي عائداً إجمالياً سلبياً طفيفاً بنسبة -2.0% منذ بداية العام. وتمكن قطاع البنوك باعتباره القطاع الأكبر من التفوق على أداء المؤشر بنسبة 5.0%، في حين كان أداء قطاعي المواد الأساسية والطاقة أقل من المؤشر بنسبة -5.3% و-6.1% على التوالي. وأظهر قطاع الإعلام، الذي كان

الرسم البياني 4:

تقييم المؤشر العام: مكرر الربحية المستقبلي



■ مكرر الربحية المستقبلي (على مدار 12 شهر)

■ المتوسط طويل الأمد

المصدر: بلومبيرغ

القطاع المتألق في عام 2024، أسوأ أداء حتى الآن في عام 2025 بنسبة -32.0%. وبشكل عام، تبدو مستويات تقييم السوق متوازنة في هذه المرحلة.

توقعات الاقتصاد السعودي

وعلى الرغم من الانخفاض الأخير في أسعار النفط، نرجح أن تحافظ الحكومة على خطة الإنفاق الأصلية بهدف تحفيز النمو وتعزيز التحول الاقتصادي. ونتيجة لذلك، نتوقع عجزاً مالياً قدره -4.5% من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام و-3.6% العام المقبل. وبافتراض تمويل هذه العجز المالي بالكامل عبر الاقتراض، ينتظر أن ترتفع نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى مستوى معتدل نسبياً يبلغ 32.5% في عام 2026.

ومن المتوقع أن يسجل ميزان الحساب الجاري عجزاً قدره -3.6% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2025 بعد -0.5% العام الماضي، ويعزى ذلك في المقام الأول إلى انخفاض صادرات البترول واستمرار النمو القوي للواردات. وبالنسبة للعام المقبل، نتوقع تراجعاً تدريجياً في العجز ليصل إلى -2.9% من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك نتيجة لارتفاع صادرات البترول وتحسن إيرادات السفر والسياحة بشكل أكبر.

ونتوقع ارتفاعاً معتدلاً في معدل التضخم ليصل إلى 2.5% في عام 2025 بعد أن بلغ 1.7% العام الماضي. وخلال العام القادم، من المتوقع أن ينخفض معدل التضخم تدريجياً إلى 2.3%.

وأخيراً، نتوقع أن يواصل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي مسار خفض أسعار الفائدة تدريجياً بواقع 50 نقطة أساس خلال كل من عامي 2025 و2026. وتبعاً لذلك، يتوقع أن يخفض البنك المركزي السعودي سعر إعادة الشراء الرسمي وسعر إعادة الشراء العكسي بالمقدار نفسه.

تشير التوقعات إلى أن الاقتصاد السعودي سيشهد تسارعاً ملحوظاً في معدلات النمو خلال عامي 2025 و2026. وفي حين سيواصل قطاع الأنشطة غير النفطية المحافظة على مسار نمو قوي، يتوقع أن يسجل قطاع الأنشطة النفطية انتعاشاً بارزاً.

نتوقع استمرار النمو القوي في قطاع الأنشطة غير النفطية، مدفوعاً بسياسة مالية موجهة نحو تحقيق النمو، وبدعم من صندوق الاستثمارات العامة، مع التركيز على تعزيز الإنفاق الاستثماري الذي سيدعم الاقتصاد غير النفطي في السنوات المقبلة. ونتوقع نمو القطاع غير النفطي بنسبة 4.1% في عام 2025 و4.3% في عام 2026، بعد تحقيق معدل نمو قوي بلغ 4.8% في عام 2024.

كما نتوقع أن يشهد إنتاج النفط الخام السعودي توسعاً خلال الأشهر 15-18 المقبلة بهدف الإلغاء الكامل لخفض الإنتاج الطوعي المطبق منذ عام 2023. وتعزز قرار أوبك الأخير بتسريع عملية الإلغاء هذه خلال شهري مايو ويونيو من العام الجاري ثقتنا في هذه التوقعات. ونتيجة لذلك، نرجح أن تنمو الأنشطة النفطية بنسبة 3.5% في عام 2025، يليها معدل نمو قدره 5.4% في عام 2026.

وكمحصلة لهذه التطورات، نتوقع أن يتسارع النمو الاقتصادي الإجمالي إلى 3.5% في عام 2025 وإلى 4.2% في عام 2026 بعد معدل نمو بلغ 1.8% للعام المنصرم.

نظرة سريعة على الحقائق والارقام

2026f	2025f	2024	2023	
اسعار النفط وحجم الانتاج (المتوسط السنوي)				
69.0	67.0	79.9	82.2	سعر خام برنت (دولار للبرميل)
66.0	64.0	75.8	77.6	سعر خام غرب تكساس الوسيط (دولار للبرميل)
69.0	67.0	79.9	83.0	سعر سلة أوبك (دولار للبرميل)
9.8	9.3	9.0	9.6	إنتاج المملكة من النفط (مليون برميل يومياً)
معدلات التضخم واسعار الفائدة (بنهاية السنة)				
2.30	2.50	1.70	2.33	تضخم مؤشر اسعار المستهلك (متوسط سنوي)
4.25	4.75	5.54	6.23	السايبور لثلاث أشهر
3.50	4.00	4.50	5.50	الرييو العكسي
4.00	4.50	5.00	6.00	الرييو الاساسي
سوق العمل (المتوسط السنوي)				
3.4	3.5	3.5	4.0	معدل البطالة للسكان
7.0	7.1	7.4	8.5	معدل البطالة للسكان السعوديين
66.5	66.4	66.3	66.6	معدل المشاركة الاقتصادية للسكان
51.6	51.4	51.2	50.8	معدل المشاركة الاقتصادية للسكان السعوديين

2026f	2025f	2024	2023	
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي				
4.2	3.5	1.8	0.5	الاقتصاد الإجمالي
4.3	4.1	4.8	7.0	الأنشطة غير النفطية
1.7	1.5	2.3	1.1	الأنشطة الحكومية
5.4	3.5	-4.4	-9.0	الأنشطة النفطية
الميزان المالي والدين العام				
-176	-207	-115	-81	رصيد المالية العامة (مليار ريال سعودي)
-3.6	-4.5	-2.5	-1.8	الميزان المالي (% من إجمالي الناتج المحلي)
1582	1406	1199	1050	الدين العام (مليار ريال سعودي)
32.5	30.6	25.8	23.0	الدين العام (% من إجمالي الناتج المحلي)
الحساب الجاري والحساب التجاري				
194	190	339	476	الميزان التجاري (مليار ريال سعودي)
4.0	4.1	7.3	10.4	الميزان التجاري (% من الناتج المحلي الإجمالي)
-141	-167	-21	128	الحساب الجاري (مليار ريال سعودي)
-2.9	-3.6	-0.5	2.8	الحساب الجاري (% من الناتج المحلي الإجمالي)

المصدر: الهيئة العامة للاحصاء، البنك المركزي السعودي، بلومبيرغ، الرياض المالية

المصدر: الهيئة العامة للاحصاء، البنك المركزي السعودي الرياض المالية

بيان إخلاء المسؤولية:

تم جمع المعلومات الواردة في هذا التقرير بحسن نية من مصادر عامة مختلفة يعتقد بأنه موثوق بها. في حين اتخذت كل العناية المعقولة لضمان أن الوقائع الواردة في هذا التقرير هي دقيقة وأن التوقعات والآراء والتنبؤات الواردة في هذه الوثيقة هي عادلة ومعقولة، ومع ذلك فإن الرياض المالية لا تضمن دقة البيانات والمعلومات المقدمة، وعلى وجه الخصوص، الرياض المالية لا تتعهد أن المعلومات الواردة في هذا التقرير هي كاملة أو خالية من أي خطأ. هذا التقرير ليس، وليس المقصود به أن يفسر على أنه، عرض للبيع أو تقديم عرض لشراء أية أوراق مالية. وبناء عليه، فإنه يجب عدم الاعتماد على دقة، عدالة، أو اكتمال المعلومات التي يحتوي عليها هذا التقرير. الرياض المالية تخلي مسؤوليتها ولا تقبل أي التزام عن أي خسارة ناجمة عن أي استخدام لهذا التقرير أو محتوياته، و لن تكون الرياض المالية مسؤولة ولن يكون أي من منسوبي الرياض المالية من مدراء، ومسؤولين، و موظفين مسؤولين في أي حال من الأحوال عن محتويات هذا التقرير. الرياض المالية أو موظفيها أو احد أو أكثر من الشركات التابعة لها قد يكون لهم استثمارات في الأوراق المالية أو الأصول الأخرى المشار إليها في هذا التقرير.

الآراء والتنبؤات والتوقعات الواردة في هذا التقرير تمثل الآراء الحالية لشركة الرياض المالية - كما في تاريخ هذا التقرير فقط - وبالتالي فهي عرضة للتغيير دون إشعار. ليس هنالك أي ضمان بأن النتائج أو الأحداث المستقبلية سوف تكون متسقة مع أية آراء أو التنبؤات أو التوقعات واردة في هذا التقرير، و ما ورد في التقرير يمثل نتيجة محتملة فقط. كما أن هذه الآراء، والتنبؤات والتوقعات تخضع لبعض المخاطر وعدم التأكد والافتراضات التي لم يتم التحقق منها والنتائج أو الأحداث الفعلية في المستقبل قد تختلف بشكل كلي.

القيمة لأي، أو الدخل من أي، من الاستثمارات المشار إليها في هذا التقرير قد تتقلب و / أو تتأثر بالتغيرات. الأداء السابق ليس بالضرورة مؤشرا للأداء المستقبلي. وفقا لذلك، يمكن للمستثمرين أن يحصلوا على نتائج أقل من المبلغ المستثمر في الأصل.

هذا التقرير يقدم معلومات ذات طابع عام ولا يعتبر ظروف، وأهداف، ومستوى المخاطرة لأي مستثمر معين. ولذلك، فإنه لا يقصد بهذا التقرير تقديم مشورة في مجال الاستثمار ولا يأخذ بعين الاعتبار الوضع المالي الخاص و/أو الأهداف الاستثمارية الخاصة و/أو الاحتياجات الخاصة بالقارئ. قبل اتخاذ أي قرار بخصوص الاستثمار يجب على القارئ الحصول على المشورة المستقلة من ذوي الخبرة في المجالات المالية والقانونية و/أو أي مستشارين آخرين حسب الضرورة.

لا يحق نسخ أو توزيع هذا التقرير البحثي، كليا أو جزئيا، وجميع المعلومات والآراء والتنبؤات والتوقعات الواردة فيه محمية بموجب القواعد ولوائح حقوق الطبع والنشر.



الرياض المالية
Riyad Capital